



سج
بیغیانی
۲۵
دینار عالی
۲۵
بوکورتی کون
دربیش

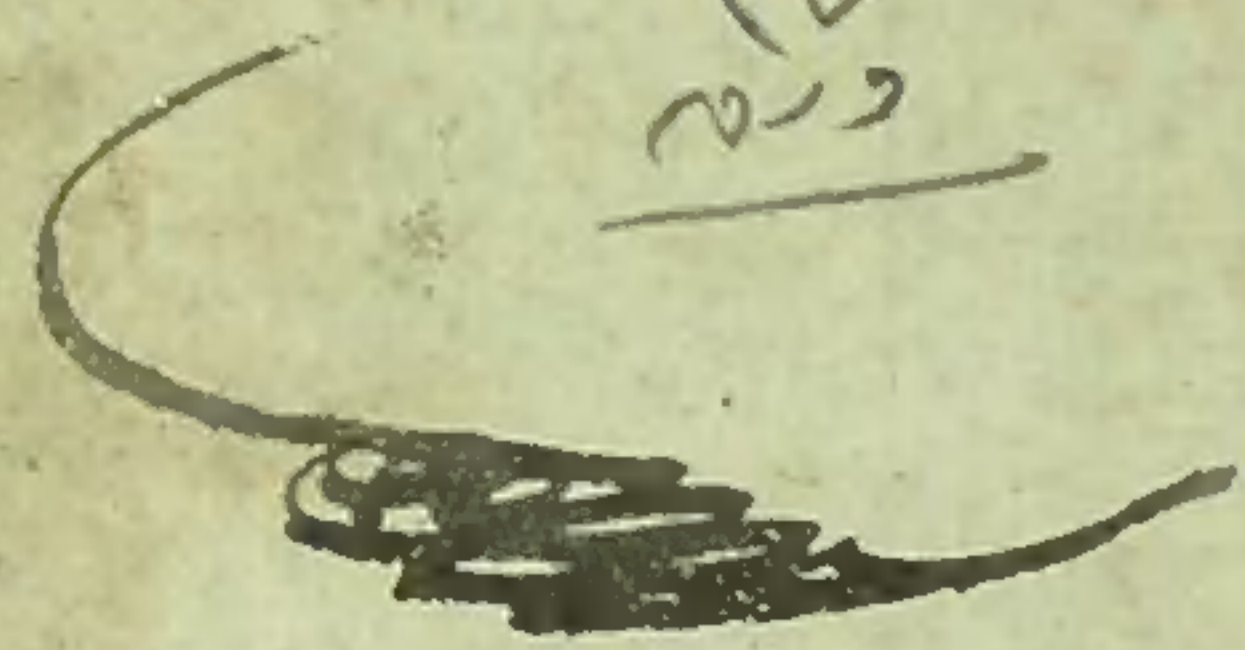
2 سورة المدثر من القرآن الكريم
على ورق

1



تمت

ورقة



037



345	Eskikimlik
	Yeni Kimlik
AMEA ZADE	AMEA ZADE
ADIRANLI PASA	ADIRANLI PASA
ADIRANLI PASA	ADIRANLI PASA

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واختر ما يات الاشياء بمقتضى
الوجود. اثناء بقدرته انواع جواهر العقلية وافاض برحمته عزمات
الاجرام الفلكية. والصلوة على ذوات الانفس القدسية المبرورة
عن الكدورات الالهية خصوصاً على محمد صاحب الالام والمجاهدات
وعلى اله الطيبين الطاهرين والبيئات **وبعد** ورغبة على مقدمة تلك
مقالات وخاتمة معتمداً على التوضيح. اما المقدمة فتعبرها بحثان
البحث الاول في ما يمين المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور
فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور مع حكم وهو اسناد
الآخر ايجاباً او سلباً ويقال للبحر تصديق وليس الكل من كل من
بديهيته والاشياء جازماً شيئاً ولا نظرياً والاشياء اراوت تسلسل ببعض
من كل منهما بديهي والبعض نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب امور
معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب
دائماً لما قضت بعض العقلاء بعضنا من مقتضى افكارهم بل الان
الواحد ما قضت نفسه في وقتان فمنست الحاجة الى قانون يبين
بمعرفه طرق الكتاب النظريات من الضرورات للاحاطة بالصحيح
والغالب من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسومه بانه آلة قانونية
تعصم مراعاتها من ذهن عن الخطا في الفكر وليس كلمة بديهيته والآ
لاستغنى عن تعلمه ولا نظرياً والاشياء اراوت تسلسل ببعض
بديهي وبعضه نظري يستفاد منه البحث الثاني في موضوع المنطق

علمانية باتفاق اهل العقل واللبا في ذوي الفضل ان العلوم لا سيما البغنية اعلى المطالب و
اولى المناقب وانه صاحبها اشرف الاشخاص البشرية وثمة كرم اتصالا بالفعول الملكية
ولادة الاطلاع على نفسها والاصاطنة بكنهه صفاتها لا يمكن لنا الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به
يقف صحيحها من سقمها ونشأها من سقمها فاشارة الى في سعد بلطف احف وافنا زينا
شايده من بين كنهه اخلف وعلال الاضباب الداني والفاضي وافاض عنا بغيره الملمع والعا
وهو المولى الصمد صاحب المعظم العالم العادل الفاضل المقبل المنعم المحسن احسب
النسب ذو المناقب والمفاخر خمس الدولة والدين بهاء الاسلام والمسلمين ملك الصدور
والافاضل قدوة الامثال والامير قطب الاعلى فلك المعالي محمد بن المولى الصمد اعظم ال
الصاحب اعظم دستور الافاق اصف الزمان ملك وزراء الشرف والنفوس صاحب ديار
الممالك بهاء الدولة والدين علاء الاسلام والمسلمين قطب الملوك والسلاطين محمد ادم الدين
ظلالها وضاعف جلالها الذي مع صدائه سنة فاز بالسادات الابدية والكروانات العربية
واضفى بالقضائل اجملته واحصائل اجمدة بنجر كتاب جامع لقواعده حا ولاصوله وضوئهم
فيادرت الى مقتضى شانهم وشرعن ثبته وكتابتهم ملوفا ان لا اقل شيء يغيبه مع زيادات
شرفية وملك لطيفه من عنده غير تابع لاصد في اخلاص بل للحق الصريح الذي لا يائس الباطل في
X ياني يدبر ولا في ظلم وكينه باكرسال الشبهة في القواعد المنطقية ورتبه على خدته

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما يدعى له اشارة او
لما يربو به او خبره فموضوع المنطق المعلومات النظرية والنقدية
لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور وتصديق ومن
حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور وكونها كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وجنس وفصل ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى
التصديق اما يتوقف اقربا لكونها قضية وعكس قضية وتقيض
قضية واما يتوقف ابعدا لكونها موضوعات ومجولات وقد هربت
العادة بان تسمى الموصل الى التصور قولات رجا والموصل الى
التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور
على التصديق طبعيا لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه
بانه او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك ولحكم لا متناع الحكم
من جهل احد هذه الامور **واما** المقالات فتتلات المقالة الاولى
في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة
اللفظ على المعنى بموسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وبموسطه لما دخل فيه تضمن كدلالة الله على الحيوان وبموسطه
لما خرج عنه التزام كدلالة الله على قابلية صنعته الكتابة وتشرط في الالفاظ
الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى تصور **والا**
لا متناع فramer من اللفظ ولا تشرط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق
المسمى في الخارج تحقيقه فيه كدلالة لفظ العبي على البصر مع عدم
الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في
البابطة واما استلزامها **الالتزام** فغير متعين لان وجود
لازم ونهني لكل ماهية يلزم من تصورها بصورة غير معلوم
وما قبل ان تصور كل ماهية تستلزم تصور انها ليست غيرها

والا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون
تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المفرد خلافاً له بل بعضه
ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما ياب فيه فيكون فصل جنس وكيف
كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس او وجود فكان فصلاً
ورسموه بانه كلي جعل على الشيء في جواب اي شيء هو وجوده فعلاً
هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية
كان كل منها فصلاً لهما لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود و
الفصل المميز للنوع عن مشاركة الجنس قريب ان يميزه عنه في جنس
قريب كالتألف لان الانسان بعيد ان يميزه عنه في جنس بعيد كالحمار
لان الانسان واما الثالث فان امتنع انفكاكه من معوصية
فهو اللازم والآن هو العرض المفارق واللازم قد يكون لازماً
للوجود كالسواد للخبث وقد يكون لازماً للماهية وهو اما بين
وهو الذي يكون تصورهما مع تصور ملة ومه كقياض جرم الزهر
بالزهر بينهما كاللأنقسام بين وبين الاربعة واما غير بين
وهو الذي ينفرد جرم الزهر بالزهر بينهما الى وسط كتناسوي
الزوايا للثلاثين للثلث وقد يقال البين على اللازم الذي
يلزم من تصور ملة ومه تصورهما والاول اعم والعرض اما سريع
كحكمة الخجل وصفة الوجل واما بطيء كالشيب والشباب وكل
واحد من اللازم والمفارق ان اخصص بافرد حقيقة واحدة
فهو الخاصة كالضاحك والآن هو العرض العام كالماشي ونوسم
الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط فولا
عرضيا والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة
وغيرها فولا عرضياً فالكليات اذا اخصت بجنس وفصل واحدة

وعرض وعام **الفصل الثالث** في مباحث الكلي والجزئي وهي
قسم الاول الكلي قد يكون محتجج الوجود في الخارج لا لنفس
مفهوم اللفظ كتركيب الباربي عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود
لكن لا يوجد كالمصنفات كالاعتقادات وقد يكون الموجود منه واحداً
فقط مع امتناع غيره كالباربي تبع او مع امكانه كاشمس
وقد يكون الموجود منه كثيراً اما متناهياً كاللواكب السبعة
السيارة او غير متناه كالفنوس الناطقة الثاني اذا قلنا الحيوان
متكلاً بانه كلي فهناك امور ثلثة للحيوان من حيث هو وكونه
كلياً والمركب منهما والاول تسمي كلياً طبيعياً والثاني كلياً
منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الصبيحي موجود في الخارج
انه جزء من هذه الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود
واما الكليات الاخرى فهي وجودها في الخارج خلاف النظر
فهي خارج عن المنطق الثالث الكليات متساوية ان صدق
كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق
وبينهما عموم مطلق ان صدق احدهما على ما صدق عليه الاخر
من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه ان
صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحيوان
والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق
عليه الاخر كالانسان والفرس ونقيض المتساويين متساويان
والا لصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر فيصدق واحد المتساويين
على ما يصدق عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقاً اخص
من نقيض الاخص مطلقاً لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق
عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لو لا ذلك

لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم
لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لو لا ذلك
لصدق نقيض الاعم على ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم
لصدق الاخص على الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين
نقيضهما عموم اصلا لتحقيق مثل هذه التكلم العموم بين عين الاعم
مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا
وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا
لانها ان لم يصدق معا كالا وجود والتلازم كان بينهما تباين
كلي وان صدقا معا كاللسان والافرس كان بينهما تباين جزئي
ضروري صدق احد المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي
لازم جزئيا الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المستعمل بالتحقيق
فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي اضافي دون
العكس اما الاول فلانه راجع كل شخص تحت ماهية المعرات عن
المستحضات واما الثاني فلما هو اذ يكون الجزوي الاضافي كلها و
امتناع كون الجزوي الحقيقي كذلك لان النسب النوع كما يقال على ما
ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا اوليا ويسمى
بنوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع
العالي كالجسم او اخصها وهو النوع الابل كالانسان ويسمى
نوع الانواع او اعم من الابل واخص من العالي وهو النوع
المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مابين لكل وهو النوع المفرد
كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا
هذه الاربعة لكن العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس

كله

الاجناس

الاجناس لا الابل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي
والجسم ومثال المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس والنوع
الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسط والحقيقي موجود
بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص
مطلق بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل
وجوه المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالبطاقة يسمى
واقعا في طريق ما هو كالحيوان او الناطق بالنسبة الى الحيوان
ان طوق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان
مذكورا بالنقيض يسمى واقعا في جواب ما هو كالجسم والنامي والجناس
والمتميز بالارادة الدال عليها الحيوان بالنقيض والجنس العالي
جاز ان يكون له فصل بقومته لجواز تركب من امرين او امور متساوية
ويجب ان يكون له فصل بقسمته والنوع الابل فل يجب ان يكون
له فصل بقومته ويتحقق ان يكون له فصل بقسمته والمتوسطات يجب
ان يكون لها فصول يقوم بها وفصول يقسمها وكل فصل يقوم
العالي فهو يقوم الابل فل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم الابل
فهو يقسم العالي من غير عكس كلي **الفصل الرابع** في التعريفات
المعروف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور الشيء او امتثاله
عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعروف
معلوم قبل المعروف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لتصوره
عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخفى فهو مساو لهما في العموم
والخصوص ويسمى خدانا ما ان كان بالجنس والفصل القريبان
وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وصدءا وبة بالجنس
البعيد وسمانا ما ان كان بالجنس القريب والخاصة وصدءا

اورها وبالجنس البعيد ويجب لاحراز عن تعريف الشيء بما يباين
 في المعرفة وللهالة كتعريف المتحرك باليسكن والزوج بما
 ليس بزوج وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة
 واحدة كما يقال الكيفية ما بها تقع المشابهة ثم يقال الاثنان
 زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمقتضى ما بين ثم يقال المتساويان
 هما الاثنان الا ان لا يفضل احدهما عن الآخر ثم يقال الشان
 هما الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية
 غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى السائل لكونه مفقودا للعرض
 المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة
 وثلاثة فصول اما المقدمة في تعريف القضية باقسامها الاولى
 القضية قول يقع ان يقال لتأبى ان صدق او كاذب وهي حتمية
 ان اختلفت بطرفيها لا مفردين كقولنا زيد عالم فزيد ليس بعالم بشرطية
 ان لم يتخلل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا
 صدقها على تقدير بقاء اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس
 ان كان هذا انسانا فهو مجاد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتساوي
 بين قضيتين في الصدق والكذب معا او في احدهما فقط او بنفيه كقولنا
 اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان
 حيوانا او اسود **الفصل الاول في الحتمية وفيه اربعة**
مباحث البحث الاول في اجزائها وافسامها الحتمية انما يتحقق باجزاء
 ثلثة يحكم عليها ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة
 بينها بها يرتبط المحول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطته
 كقوله قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية في ثلثة وفرد عريف
 الرابطته في بعض اللغات كشعور الهند بمعناها والقضية هي التي

ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع
 محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت
 نسبة بها ان يقال ان الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة
 كقولنا الانسان ليس بحر وموضوع الحتمية ان كان شخصا معيننا
 سميت شخصية وخصوصية وان كانا فان بين فيها كمية افرادها
 عليه الحكم وبسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت مخصوصة ومسورة
 وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد من الكلية وهي
 اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها
 لاشي ولا واحد كقولنا لاشي ولا واحد من الناس مجاد وان بين فيها
 ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعضي ووا
 كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس
 بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وان لم يبين
 فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان يصدق في كلية وجزئية سميت القضية
 طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صلحت كذلك
 سميت مراهمة كقولنا الانسان في ضرر وليس الانسان في ضرر
 وهي في قوة الجزئية لانتمى صدق الانسان في ضرر صدق في بعض الانسان
 في ضرر وبالعكس **البحث الثاني في تحقيق المحسوسات**
 الاربعة قولنا كل ز ب يستعمل ثمانية بحث الحتمية ومعناه ان
 كل ما لو وجد كان من الافراد فهو حيث اذا وجد كان ب اي
 ما هو ملزوم من ز فهو ملزوم ب ونارة يجب الخارج ومعناه ان
 كل ز في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء
 من المراتب في الخارج يصح ان يقال كل موجد من شكل باعتبار الاول
 دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الاتموج يصح

ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فقس
المحصولات الباقية **البحث الثالث** في العول والتفصيل
حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع كقولنا اللامحي جاد او من المحمول
كقولنا الجاد لا عالم او منهما جميعا سميت القضية معدولة وله موجبة
كانت او سالبة وان لم يكن جزءا الشيء منها سميت محصلة ان كانت
موجبة وبسيطة ان كانت سالبة والاعتبار بابا في القضية وسلبها
بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرف القضية فان قولنا كل ما ليس
بحي فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عديميان وقولنا لا شيء من المتحرك
سالكين سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة اعم
من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون
الاجاب فان الاجاب لا يصح الا على وجود محقق كما في الحقيقة
الموضوع او مقدارها في حقيقة الموضوع واذا كان الموضوع موجودا
فانها متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في التلازمة فالقضية
موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخذت
عنها واما في التلازمة فبالنسبة او بالاصطلاح على تخفيض لفظا غير
ولا بالاجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس
البحث الرابع في القضايا الموجهة لانه لنسبة المحولات الى
الموضوعات من كيفية اجابته كانت او سلبية كالضرورة والعدم
واللا ضرورة والادوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ
الذي عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجهة التي جرت العادة
بالبحث عنها ثلث عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها
ومعناها تركبت من اجاب فقط او سلب ومنها مركبة وهي التي
حقيقتها ومعناها تركبت من اجاب وسلب والبسيطة ستة

الاول في الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل
انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان يحكم الثانية الدائمة
المطلقة وهي القضية التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او
سلبه عنه مادام ذات الموضوع كقولنا دائما كل انسان حيوان
ودائما لا شيء من الانسان يحكم الثالثة المشروطة العامة وهي
القضية التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كائن متحرك
الاصابع مادام كائنا وبالضرورة لا شيء من الجانب ساكن الا اصابع
مادام كائن **الرابعة** العرفية العامة وهي القضية التي يحكم فيها
بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع
ومثالها اجابا وسلبا ما من الخامسة المطلقة العامة وهي
القضية التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
كقولنا بالاطلاق العالم كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا
شيء من الانسان يتنفس **السادسة** الممكنة العامة وهي القضية
التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف كقولنا
بالامكان العام كل نار حادة وبالامكان العام ولا شيء من الحار بارد
المركبات فبمعنى الاول في الشروط الخاصة المشروطة والعامة
مع قيد الادوام يجب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل كائن متحرك الا اصابع مادام كائنا لا دائما فتركيبها
من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الجانب ساكن الا اصابع
مادام كائنا لا دائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة

مطلقة عامة الثاني العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد
 اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتوكيدها من موجبة
 عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فمن سالبة
 عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثاليها ايجابا وسلبا ما مر الثالث
 الوجود مع اللازومية وهي المطلقة العامة مع قيد اللازومية
 بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بضرورة فتوكيدها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
 علمية وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك
 بالفعل لا بضرورة فتوكيدها من موجبة سالبة مطلقة عامة
 وموجبة ممكنة عامة الرابع الوجود بتم اللادائمة وهي
 المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء
 كانت موجبة او سالبة فتوكيدها من مطلقين عامين احدهما
 موجبة والاخرى سالبة ومثاليها ايجابا وسلبا ما مر الى مرتبة
 الوقفية وهي التي يحكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
 عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيد بالبلاد واما
 بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر
 منحسف وقت جلوله الارض بنية مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منحسف وقت البروج
 لادائما فتوكيدها من سالبة وقفية مطلقة وموجبة مطلقة
 تامة السابعة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت
 المحمول للموضوع او سلبه عنه دون وقت غير معين من اوقات
 وجود الموضوع مقيد بالبلاد واما بحسب الذات وهي ان كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما

في كبرها من موجبة وقفية مطلقة وسالبة

في كبرها

فتوكيدها موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة علمية وان كانت سالبة
 كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان متنفس في وقت ما لادائما
 فتوكيدها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة السابعة
 الممكنة في قصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جاني
 الوجود والعدم جميعا سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان
 لشيء كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان لشيء
 من الانسان كاتب فتوكيدها من ممكنين عامين احدهما موجبة
 والاخرى سالبة والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة
 عامة واللازومية اشارة الى ممكنة عامة نحو لقناني في الكيفية
 موافقين في الكمية لطرفي القضية المفيدة بهما الفصل
 الثاني في اقسام الشرطية للجزء الاول منها يستعمل في الثاني
 تاليا اما المتصلة او الزمنية فهي التي صدق التام فيها على تقدير
 صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والمعلولية
 والتضاييف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها مجرد توافق
 الحرفان على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق
 واما المنفصلة فاما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتنازع بين جزئيهما
 في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا واما مانعة للبحر فهي التي يحكم فيها بالتنازع بين جزئيهما
 في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجر او اما
 مانعة للكل وهي التي يحكم فيها بالتنازع بين جزئيهما في الكذب فقط
 كقولنا اما ان يكون زبد البحر او لا يعرف وكل واحد من هذه الثلاثة
 اما عنادية وهي التي يكون التنازع فيها لذات الجزئين كما في
 الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون التنازع فيها

يوجد الاتفاق كقولنا لا سود الاكاتب اما ان يكون اسودا واما
 حقيقة او لا اسودا واما كاتب ما نفعه الخ او اسود الاكاتب ما نفعه
 الخ وسالبة كل واحد من هذه القضايا الثمانية هي التي ترفع
 ما حكم موجبها فالبينة التزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة
 العناد سالبة عنادية وسالبة الاتفاق سالبة اتفاقية و
 المتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهول
 الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق ويعكس
 دون عكس لا متناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب
 عن جزئيين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ويعكس
 وعن صادقين ان كانت لزومية واما ان كانت اتفاقية فكونها
 عن صادقين وعن المتصلة الموجبة للحقيقة تصدق عن صادق
 وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين والممانعة للبحر تصدق عن
 كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والممانعة
 للخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن
 كاذبين والتالبة تصدق بما يكذب الموجبة ويكذب بما صدق
 وكلمة الشرطية ان يكون التي لازما او معاندة للمقدم في جميع
 الازمان وعلى جميع الاوضاع التي يمكن حصولها عليه وهي الاوضاع
 التي تحصل للمقدم بسبب افتراض الامور التي يمكن اجتماعها
 معه والجزئية التي يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والخصوصية
 ان يكون كذلك على بعض وضع معين وسور الموجبة الكلية
 في المتصلة كلما ومنهما متى وفي المتصلة دائما وسورات البينة
 الجزئية الكلية فيهما ليس البينة والموجبة الجزئية قد يكون
 والسالبة الجزئية قد لا يكون وبداخل حرف السلب على سور

الايجاب

الايجاب الكلي المهملة باطلاق لفظة لو وان واذا في المتصلة واما
 في المتصلة والشرطية قد تكذب عن كليتين ومتصلتين وعن منفصلتين
 وعن كلية ومتصلة وعن كلية منفصلة وعن متصلة ومنفصلة
 وكل واحدة من الثلاثة الاخيرة في المتصلة ينقسم الى قسمين
 لا متباين ومقدمها عن تالها بالطبع بخلاف المتصلة فان مقدمها
 انما يتميز عن تالها بالوضع فقط واقسام المتصلات ثلث و
 المتصلات ست واما الامثلة فعليك بتجزئتها عن نفسك
 الفصل الثالث في احكام القضايا وفيه اربعة مباحث
 البحث الاول في التناقض وحدوده بانه اختلاف قضيتين بسبب
 والايجاب بحسب نقض لانه ان يكون احدهما صادقا
 والاخرى كاذبة ولا يتحقق في الموضوعين الا عند اتحاد الموضوع
 ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكلي وعند اتحاد المحمول ويندرج
 فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي
 الخصوصيات لا يدرج ذلك من الاختلاف بالكلية والجزئية لصدق
 الجزئيين وكذب الكلبيين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم
 من المحمول ومن الاختلاف بالجزئية في الموضوعات لصدق الكلبيين
 وكذب الجزئيين في مادة الامكان فنقيض الضرورة المطلقة
 العامة لان السلب في كل اوقات ينافي فيها الايجاب في البعض
 وبالعكس ونقيض الشرطية العامة للحيثية الممكنة اعني التي
 حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالفة كل من
 به ذات السلب يمكن ان يشتغل في بعض اوقات كونه جنونا
 ونقيض العرفية العامة للحيثية المطلقة اعني التي حكم فيها
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف

وانما في الجزئية الممكنة
 لانها يمكن في كل وقت
 في التخصيص
 السابقة

عن الجانب الخلف الموضوح ومثالها مامر اما المركبات
فان كانت كلية فنقيضها احد نقيض جزئها وذلك حتى بعد الا حاطه
بحقايق المركبات فتعريفها بسايط فانك اذا عرفت ان الوجودية
اللازمة تركيبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى
سالبة وان نقيض المطلقة هو الائمة تحققت ان نقيضها
اما الائمة المخالف او الائمة الموافقة وان كانت جزئية فلا يكفي
في نقيضها ما ذكرناه لانه يكتب بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب
كل واحد من نقيض جزئية بل الحق في نقيضها ان توجد بين نقيض
كل واحد واحد واحد اي كل واحد واحد واحد عن نقيضها
فكل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما واما
الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في نفس الخالفة
في الكيف وبالعكس البحث الثاني في العكس المستوي
وهو عبادة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اول
مع الكيفية والصدق اما السواب فان كان كلية فجميع منها
ومع الوقتين والوجودين والممكنات والمطلقة العامة
لا ينعكس لامتناع العكس في اخفها وهي الوقتية لصدق
قولنا بالضرورة لاشي من غير منصف وقت التوسيع لادائما
وكذب بعض المنصف ليس بغير بالامكان العام الذي هو اعم
للجهات لان كل منصف فهو بالضرورة واذ لم ينعكس الاضطر
لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاضطر لان لازم
الاعم لازم الاضطر ضرورة واما الضرورية والائمة المطلقتان
تنعكسان دائما كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
لاشي من ب ف دائما لاشي من ب وب لا ينعكس ب بالاطلاق

العام

العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة بالضرورة
فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
لاشي من ب ف مادام ب دائما لاشي من ب ف مادام ب
والا فبعض ب ب حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب
ليس ب حين هو ب وهو محال واما الشرطية والعرفية
الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائما في البعض اما العرفية
العامية فكلونها لازمة للعامة واما اللادوام فلانه لو كذب
لصدق لاشي من ب دائما فتنعكس لاشي من ب دائما
وقد كان كل ب بالفعل هذه خلف وان كانت جزئية فالكثرة
والعرفية الخاصتان ينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما بعض ب ليس ب مادام ب لادائما فنقض
ذات الموضوع وهو ب فب ب بالفعل وب ايضا لادوام سلب
الباء عنه وليس ب مادام ب والالكان ب حين هو ب وب
حين هو ب وقد كان ليس ب مادام ب هذه خلف واذا صدق
الجسم والباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ب مادام
مادام ب لادائما وهو المطلوب واما البواقي فلا ينعكس
لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بان وبالضرورة
بعض القمر ليس بمنصف وقت التوسيع لادائما مع كذب عكسها
بالامكان العام الذي هو اعم للجهات لكن الضرورية اخف
السبايط والوقتية اخف للمركبات الباقية ومتى لم تنعكسا
لم ينعكس شي منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم
لانعكاس الخاص واما الموجبة وكلية كانت او جزئية
فلا ينعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم واما الجزئية فالضرورة

والدائمة والعامتان تنعكس حينئذ مطلقه لانه اذا صدق كل ب
 باحدى الجهات الاربع المذكورة فنقض ب ج حين يوجب والا
 فلا شيء من ب ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ب
 دايما بالضرورة والدائمة مادام ب في العامين وهو كال
 واما الخاتمان فتعكسان حينئذ مطلقه ببقية بالادوام واما
 الجينية المطلقة فلكونها لازمة لعمومها واما بقية الادوام والاصل
 الكلي فلانه لو كذب لصدق كل ب ج دايما ونضف الجزء الاول
 من القضية الاصلية وهو قولنا بالضرورة او دايما كل ب ج مادام
 ج ينتج كل ب ب دايما ونضم الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لاشي
 من ب ج بالاطلاق العام ينتج لاشي من ب ج بالاطلاق العام
 فيلزم اجتماع النقيضين وهو كال واطرف الجزء فنقض الموضوع
 وهو لا ج بانفعل والالكان ج دايما فب دايما لادوام الباء
 بروام لجم لكن اللازم باطل بقية الاصل بالادوام واما الوقفتان
 والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقه عامة لانه اذا
 صدق كل ب ج باحدى جهات الخمس المذكورة فنقض ب ج هـ
 بالاطلاق العام والا فلا شيء من ب ج دايما وهو مع الاصل ينتج
 لاشي من ج ب دايما وهو كال وان شئت عكست فنقض العكس
 في الموجبات لصدق الاصل او الاخص منه اما الممكنات فخالها
 في الانعكاس وعدمه غير معلوم فتوقف البرهان المذكورة
 لانعكاس غيرها على انعكاس السالبة بالضرورة كنفسيها
 او على انتاج الصوري الممكنة مع الكبري بالضرورة الشكل
 الاول للذين كل منهما غير محقق او لعدم الظرف بديل موجب
 انعكاس الكلية واما الشرطية المتصلة الموجبة الكلية

تنعكس

تنعكس موجبة جزئية جزئية والموجبة الجزئية موجبة جزئية
 والسالبة الكلية سالبة كلية لادام صدق نقيض العكس لا انتظم
 مع الاصل قياسا منتجا للحال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس
 لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لكن
 العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز
 بين جزئها بالطبع **المبحث الثالث** في عكس النقيض
 وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني
 عين الاول مع خالفه الاصل في الكيف وموافقته في الصدق
 واما الموجبات وان كانت كلية فبمع وهي التي لا تنعكس
 سواها بالعكس المستوي لا تنعكس لان الوقفة اخضا
 وهي لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل من هو ليس بمخف
 وقت التوزيع لادامادون عكس ما عرفت واما الضرورية
 والدائمة فتعكسان دايمة كلية لانه اذا صدق او دايما كل ب
 ج دايما لاشي مما ليس ب ج والا فنقض ما ليس ب ج بالفعل
 وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب ج بالضرورة والضرورية
 ودايما بالدائمة وهو كال والمشر وطه والعرفية العامتان
 فتعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دايما
 كل ب ج مادام ج اذ دايما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب
 ج والا فنقض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج وهو مع الاصل
 ينتج بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب ج وهو كال
 واما الخاتمان فتعكسان عرفية عامة لادائمة من البعض اما العرفية
 العامة فلا تستلزام العامين اياها واما الادوام فلانه يصدق
 بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام والا فلا شيء من ب ج

دائما تنعكس الاشياء من ج ليس ب دائما وقد كان لاشئ من ج ب
 بالفعل حكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود
 الموضوع هو اختلف وان كانت جزئية فالاحتقان تنعكسان عن فيه
 خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما
 يفرض الموضوع وهو ج ج فليس ب بالفعل اللادوام يثبت
 البقاء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج ج ليس
 ب فليس ب ج ج وقد كان ب مادام ج ج هذا خلف
 ولا شك انه كان ج بالفعل فبعض ما ليس به ج مادام ليس ب
 لادائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا
 بعض كيو ان هو ليس ب ب بالضرورة المطلقة وبعض القم هو ليس
 بخفف بالضرورة الوقفية دون عكسها ومن لم تنعكس لم تنعكس
 شئ منها لما عرفت في العكس المستوي واما السوالب كلية كانت
 او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون الموضوع يخص من نقبض
 المحول وتنعكس الخاصان جنسية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة
 او دائما لاشئ من ج ب مادام ج لادائما نفرض الموضوع
 ج وهو ليس ب بالفعل ج في بعض اوقات ليس لانه
 ليس في جميع اوقات ج وبعض ما ليس به ج في بعض
 احيان ليس وهو المدعى واما الوقفان والوجوديان
 فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من ج ب جدي
 هذه الجهات نفرض الموضوع ج فهو ليس ب بالفعل ج ج
 ما ليس به ج بالفعل وهو المطلوب فكذلك انما عكس
 جزئياتها واما البواقي من السوالب فلا تنعكس فان طبيعة
 الموجبة كانت او سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم النظر

بالبرهان

بالبرهان البحث الرابع في لوازم الشرطيات اما المنفصلة
 الموجبة الكلية فيتلزم منفصلة مانعة للجمع من عين المقدم و
 نقبض الثاني ومانعة الخلو من نقبض المقدم وعين الثاني متعاكس
 عليها ولا يبطل لزوم والاتصال والمنفصلة الحقيقية يتلزم
 اربع مقدمات مقدم اثنتان عين احد الجزئين وتالياها نقبض
 الآخر ومقدم الاخرين نقبض واحد الجزئين وتالياها عين الاخر
 وكل واحد من غير الحقيقة يتلزم للآخرى مركبة من مقتضى الجزئين
 المفصلة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل
 الاول في تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف من اقوال
 متى سلمت لزوم عنها لذا قول آخر وهو استثنائي ان كانت
 عين النتيجة او نقبضها منه كود او نقبضها وهو بعينه فيه
 بالفعل لقولنا ان كان ههنا جسمًا فهو متغير لكنه جسم فهو متغير
 وهو بعينه مذكور فيه واقتضى ان لم يكن كذلك لقولنا كل جسم
 مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس به ولا
 نقبضه مذكور فيه وموضوع المطلوب قد سمي اصغر ومحول الكبر
 والقيضة التي جعلت جزء قياس سمي مقدمة والمقدمة التي
 فيها الاصغر الصوري والتي فيها الاكبر الكبري والمكثور بينهما
 حد اوسط واقتضى ان الصوري والكبري سمي قرينة وضربا والاشية
 الحاصلة من كبقية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين سمي
 شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محولا للصوري موضوعا
 في الكبري فهو الشكل الاول وان كان محولا فيها فهو الشكل
 الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان
 موضوعا للصوري محولا في الكبري فهو الشكل الرابع اما

الشكل الاول فشرط ايجاب الصغرى والالم يندرج الاصغرة الاوسط
 وكلية الكبرى والا احتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض
 المحكوم به على الاصغر وضروب الناجمة اربعة الاول من موجبتين كليتين
 ينتج موجبة كلية كقولنا كل ب وكل ب او كل ب الثاني من كليتين
 والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ب ولا شيء من ب
 افلا شيء من ب الثالث من موجبة والصغرى موجبة جزئية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض ب وكل ب افبعض ب الرابع من
 موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا
 بعض ب ولا شيء من ب افبعض ب ليس او نتائج هذا الشكل
 بيننا نذكرها واما الشكل الثاني فشرط اختلاف المقدمات بالكيف
 وكلية الكبرى والا حصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو
 صدق القياس مع ايجاب النتيجة نادرة ومع سلبها اخرى فلا ينتج
 الا سالبة وضروب الناجمة ايضا اربعة الاول من كليتين و
 الصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ب ولا شيء من
 ب افلا شيء من ب بالخلف وهو ضم النتيجة الى الكبرى لينتج نقض
 الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الاول الثاني من كليتين
 والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب وكل
 ب افلا شيء من ب بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا ب ولا شيء من ب فليس بعض ب
 بالخلف وعكس الكبرى ليرجع الى الاول ويفرض موضع الجزئية
 فكل ب ولا شيء من ب افلا شيء من ب دائم نقول بعض ب
 ولا شيء من ب افبعض ب ليس الرابع من سالبة جزئية صغرى
 وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ب

وكل ب فبعض ب ليس بالخلف واما الشكل الثالث
 فشرط موجبة الصغرى والا حصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتين
 والا لكان البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر
 فلم يجب التعدي به ولا ينتج الا الجزئية وضروب الناجمة ستة الاول
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب وكل ب ا
 فبعض ب بالخلف وهو ضم النتيجة الى الصغرى لينتج نقض الكبرى
 وبالرود الى الاول تعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ب ولا شيء من ب ا
 فبعض ب ليس بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين
 والكبرى كلية ينتج موجبة كقولنا بعض ب وكل ب افبعض
 ب ليس بالخلف والا ففرض ان كانت سالبة مركبتين
 واما الشكل الرابع فشرط محجب الكلية والكيفية ايجاب
 المقدمات مع كلية الصغرى واختلافهما بالكيف مع كلية احدهما
 والا حصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروب الناجمة
 ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ب ب
 وكل ب فبعض ب بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من
 موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل ب ب وبعض
 ب فبعض ب اما الثالث من كليتين الصغرى سالبة ينتج
 سالبة كلية لا شيء من ب ب وكل ب افلا شيء من ب اما الرابع
 من كليتين الصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ب
 ولا شيء من ب فبعض ب ليس بعكس المقدمات والى مس
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
 جزئية كقولنا بعض ب ب ولا شيء من ب فبعض ب ليس

الحامر اننا الساس من سالبه جزئية صغرى وموجبه كلية كبرى
 ينتج سالبه جزئية كقولنا بعض ليس بـ ٢ وكل ا ب فبعض ٢
 ليس بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابع من موجبه كلية
 صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا كل ا ب
 ٢ وبعض ليس بـ فبعض ٢ ليس بعكس الكبرى ليرتد
 الى الثالث الثامن من سالبه كلية صغرى وموجبه جزئية
 كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا لا شيء من ب ٢ وبعض ا ب
 فبعض ٢ ليس بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن
 بيان الحجة الاولى بالخلف وضم نقض النتيجة الى احدى المقدمات
 فينتج ما تنفكس الى نقض الاخرى واما الثاني والثالث فبالافتراض
 ولبيان ذلك في الثاني لنفكس عليه الخس وليكن البعض الذي
 هو ا د فكل ا و كل د ب فيقول كل ب ج وكل د ب فبعض ٢ د
 فنضمه الى المقدمه الاولى وهو نقض ٢ د وكل د ا فبعض ٢ ا و
 المطلوب والمتقدمون ضرور والفروب الناجمة من الحجة الاولى
 وذكرنا عدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في انعكاس
 من سبطان ونحن شرط كون ا سالبه فيها من احدى الخاصات
 فقط ما ذكرناه من الاختلاف **الفصل الثاني**
 في المختلطات فشرط حجب جهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه
 كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والافعال الصغرى
 والنتيجة فيه محذوف عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة
 المحذوفة بالصغرى ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل
 الثاني فشرط حجب جهة امر ان اصدقا صدق الدوام على الصغرى
 او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب والثاني ان

ان كانت الكبرى احدى الخاصتين وبقيت
 اللادوام ايها

بالنتيجة

ان لا يستعمل الممكنة الامع الضرورية المطلقة او مع الكبرى من المشروطتين
 والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافعال الصغرى
 محذوف عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة انه ضروريه كانت
 في اما الشكل الثالث فشرط معلية الصغرى والنتيجة
 كالكبرى ان كانت غير الرابع والا بعكس الصغرى محذوف عنه
 اللادوام ان كانت الكبرى احدى الخاصتين ومضموم ما اليه
 اللادوام ان كانت احدى الخاصتين في اما الشكل الرابع فشرط
 انتاجه بحسب جهة امور خمسة الاول كون انعكاس فيه من العفليات
 الثاني انعكاس ا سالبه المستعملة فيه الثالث صدق الدوام
 على صغرى الضرب الثالث او العرض العام على كبراه الرابع كون
 الكبرى في الساس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى
 في الثامن احدى الخاصتين والكبرى بما يصدق عليها العرض العام
 والنتيجة من الطرفين الاوليين عكس الصغرى ان صدق الدوام
 عليها او انعكاس من الست المنعكسة السوالب واللا مطلقه
 عامة جزء الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى
 مقدمتيه والافعال الصغرى محذوف عنها قيد اللادوام واما
 كما في الثاني بعد عكس الصغرى في السابع كما في الثالث بعد
 عكس الكبرى في الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب
الفصل الثالث في الافتراضات الحاشية من الشرطيات
 وهي خمسة اقام القسم الاول ما يتوكل من المتصلات و
 المطبوع منه ما كانت الشرطية في جزء تام من المقدمات وبقيت
 الاشكال الاربعه فيه لانه ان كان تاليا الصغرى مقدم ما
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيها فهو الشكل

في الرابع فانه دائمة ان صدق الدوام على الكبرى
 دس ولا فكل عكس الصغرى محذوف

طيات

الثاني وان كان مقدما فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقدما
 في الصغرى تاليف الكبرى فهو الشكل الثالث وان كان مقدما
 الشكل الرابع وشرايط الانتاج وعدد الفروض والنتيجة
 في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحيليات من غير فرق مثال
 الفرض الاول من الشكل الاول كلما كان ا ب د وكلما كان د
 د ه وكلما كان ا ب ه القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات
 والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه تجزئ غير تام من المقدمتين
 كقولنا اكل ا ب او كل د او كل ه او كل د ه لا متناع فلو الواقع عن
 مقدمتي التاليف وعن احدى الاخرتين وينعقد هذه الاشكال
 الاربعه وشرايط المعبرة بين الحيلتين معتبرة ههنا بين
 المتراكبين القسم الثالث ما يتركب من الحيلية والمنفصلة والمطبوع
 ما كانت الحيلية كبرى والشركة مع تاليف المنفصلة ونتيجة منفصلة
 مقدما مقدم المنفصلة وتاليفها نتيجة التاليف بين الثاني والحيلية
 كقولنا كلما كان ا ب فكل د وكل د ه ينتج كلما كان ا ب وكل
 د ه وينعقد فيه الاشكال الاربعه وشرايط المعبرة بين
 الحيلتين معتبرة ههنا بين التاليف والحيلية القسم الرابع ما يتركب
 من الحيلية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون الحيليات
 بعد اجزاء الانفصال بشارك كل واحد منهما واحد من اجزاء
 الانفصال اما مع اتحاد التاليفات في النتيجة كقولنا كل د ا اما
 ب و ا د و ا ه و كل ب ط و كل د ط و كل ه ط ينتج كل ط ا صدق
 احد الاجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحيلية واما مع الاختلاف
 التاليفات في النتيجة كقولنا كل د ا اما ب و ا د و ا ه و كل
 ب ط و كل د ط و كل ه ط ينتج كل د ا ط و ا ط و ا ه ط الثاني

او كل د و ا اما كل د او كل د و ز ينتج اما كل ا ب او كل د ه

ان يكون

ان يكون الحيليات اقل من اجزاء الانفصال وليكن الحيلية واحدة
 والمنفصلة د ا ب جزئيا والمشاركة مع ا ح ه كقولنا
 اما كل ا ط او كل ب ط وتخرج اما كل ا ط او كل ب ط
 لا متناع فلو الواقع عن مقدمتي التاليف وعن الجزء العجز
 المتراكب القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمنفصلة
 والاشتراك ا ط ا ح ه جزئيا تام من المقدمتين او عجز تام منهما
 وكيف كان كالمطبوع منه ما يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة
 موجبة كبرى مثال الاول كقولنا كلما كان ا ب د و د ا ح
 اما د ه و د ا ح ه ينتج دائما اما ان يكون ا ب او د
 مانعة للجمع لا تستلزام امتناع الاجتماع مع التلازم دائما او
 في الحيلية امتناع مع التلازم دائما لوزن الحيلية ومانعة للجمع
 قد يكون اذالم يكن ا ب فدر لا تستلزام تقيض الا وسط
 للطرفين استلزاما كلييا واستلزام ذلك المطلوب من
 الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب وكل د د و د ا ح اما كل
 د ه او د ا ح ه ينتج كلما كان ا ب فاما كل د ه او د و
 والا استقصاء هذه الاقسام الى المسائل التي علمناها
 في فن المنطق **العضد الرابع** في القياس الاستثنائي
 وهو موكب من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع
 احد جزئها او رفعه ليؤتم وضع الاخر او رفعه وحيث احاط
 الشرطية بالزومية المتصلة وكليتها او كلية الوضع او كثر
 ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع
 والوضع والشرطية الموضوعه فيه ان كانت متصلة وكليتها
 عين المقدم ينتج عين التالي واستثنائي تقيض التاليف تقيض

نقض المقدم والآبطل التزوم دون العكس في شيء منها الاحتمال كون
 الثاني اعم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقة فاستثناء
 عين اي جزء كان ينتج نقض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقض اي جزء
 كان عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة للجمع ينتج القسم الاول فقط لا يتبع
 الثاني فقط لا يتبع الخلو دون الجمع **الفصل الخامس**
 في لواحق القياس وهي اربعة الاول القياس المركب وهو تركب مقدمات
 ينتج بعضها من بعضها ومن مقدمة اخرى من اخرى وهي علم جبرا
 الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل ب د وكل
 ب د فكل د ب ثم كل د د وكل د ا فكل ا د وكل ا ه فكل ه د واما مفصول
 النتائج كقولنا كل ب د وكل ب د فكل د ا وكل ا ه فكل ه د الثاني
 قياس المتوكل الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقضه كقولنا
 لو كذب ليس كل ب لكان كل ب د وكل ب ا على انها مقدمة
 صادقة ينتج لو كذب ليس كل ب د لكان كل ب ا لكن ليس كل ب ا
 على انه امر حال ينتج ليس كل ب د وهو المطلوب الثالث الاستقراء
 وهو اثبات الحكم الكلي لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان
 محرك فكله الا سفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والاسباع
 كذلك وهو لا يقيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة
 كالتمساع الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجوده في آخر
 بمعنى شوك بالذوران وبالقسم غير المرد بابل النقي والاثبات
 كقولهم علمه الخ واثباته بالتأليف وكذا او كذا او الاخير ان باطلان
 بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير
 وسائر الشرايط مدارة انها ليست بعلة واما التقسيم فالخصر
 ممنوع لجواز العلية غير المذكور وبتقدير تسليم عليه المشترك في

لا يتبع
 المجموع دون الخلو
 وان كان سببا
 الملوحة في القياس
 ح

المقيس

المقيس عليه لا يلزم عليه في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس
 عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيس مانعة للجمع منها واما
 التي تم في غيرها بخلاف الاول في المواد الاقية وهي يقينات وغير
 يقينات اما اليقينات فستة اوليات وهي قضايا تصور طرفيها
 كما في الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات
 وهي قضايا يحكم بها لقوى ظاهرة او باطنية كالحكم بان الشمس
 مضيئة وان لنا خفا وغضا و تجربيات وهي قضايا يحكم بها
 لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموم
 موجب لاسهال وحديثات وهي قضايا يحكم بها بحس قوي من
 النفس مفيدة للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحس
 هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب والمتواترات وهي
 قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والاثبات
 من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا يخفى مبلغ الشهادة
 في عدد بل اليقين هو القاصي كمال العدد والعلم الحاصل من التجربة
 والحس والتواتر ليس محجة على الغير وقضايا قياساتهما معها
 وهي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها
 كالحكم بان الاربعية زوج لا تقاسمها بياض والقياس المتوكل
 من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لي وهو الذي له الاوسط
 فيه علم للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الا خلاط
 محوم فهذا محوم واما لي وهو الذي الاوسط فيه علم للنسبة في
 الذهن فقط كقولنا هذا محوم وكل محوم متعفن الا خلاط فهذا
 متعفن الا خلاط واما غير اليقينات فستة مشهورات
 وهي قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها كالحكمة عامة اولاد

اوهية او اتصالات من عادات وشرايع واداب والفرق بينها
 وبين الاوليات ان الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء
 عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعزل حسن
 وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة من هذه ما يكون
 صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم شهورات ولا اهل كل صناعة
 بحسبها ومسلمات وهي قضايا باسليم من الحقم فبني عليها الكلام
 له فعمد تسليم الفقهاء مسايل اصول الفقه والقياس المؤلف
 من هذين سمي جدلا والغرض اقتناع القاصر عن درك البرهان
 والزام الحقم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه اما
 الامر سماوي او مزيد عقل ودين كالماخوذات من اهل العلم والزه
 ومنظومات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف
 بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين سمي خطابية
 والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق
 او من الدين ومخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس
 اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم لهم الحزم باقوت
 سبالة والعقل مرة موهنة والقياس المؤلف منها سمي شعرا
 والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتفويير وجه الوزن
 والصوت الطيب ووجهيات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
 في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشارك اليه وراء العالم
 فضاء لا يتناهي ولولا دفع العقل والشرايع لكانت من الاوليات
 وعرف كذب الوهم موافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لتقبض
 حكمه وانما نرفعه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها
 سمي سنطمة والغرض منه اتمام الحقم وتعليظه والمغالطة

فيلسوف

تبسبب بفسد صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط
 معتبر بحسب الكمينة والكيفية او الهيئة او مادته بان يكون المقدم
 والمطلوب شيئا واحدا يكون الالفاظ مترادفة كقولنا ناكل انسان
 بشرا وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة له
 بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوش على الخياط
 فرس وكل فرس صدها لينتج ان تلك الصورة صدها لانه او من جهة
 المعنى لعدم مراعات وجود الموضوع في الصوري الموجهة كقولنا
 كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس
 ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا
 الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس واخر
 الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فكل من مراعات
 كل ذلك ليلا ينع في الغلط والمستعمل للمغالطة سوفسطائية قابل
 بها الحكم ومن غبي ان قابل بها الجدلي البحث الثاني
 في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرضتها ومبايدي وهي حدود
 الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدمات غير
 البينة ومن نفسها الماخوذة على سبيل الوضع كقولنا انسان نصل
 بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تعمل باق بعد وعلى كل نقطة شيئا
 دائرية والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار
 واحد متساوية ومسايل وهي القضايا التي يطلب نسبة نحو لا انما
 الى موضوعات تهاية ذلك العلم وموضوعات تهاية قد يكون موضع العلم
 كقولنا كل مقدار مشارك للاخر او مباين وقد يكون مع عرض
 ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
 وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون مع عرض

ذاتی گفتن کل خط قام علی خط فان زاوین حسیبه قائمتان او
 متساوینان لهما وقد یكون عرضا ذاتا له گفتن لنا
 کل مثلث فان زواياہ مثل قائمتین اما
 مجموعا لهما الخارجة عن موصوفه عاتدا لامتناع
 ان یكون جزء الشیء مظلوما یثبوت
 له بالیها و لیکن هذا اخصر
 الکلام فی هذه الرسالة
 للحمدة لله علی التمام
 وللمرسول افضل
 السلام
 نسبی



Süleymanîye Kütüphanesi
 Kış 1244 ZADE
 Yeni HÜSEYİN PASI
 Eski kayıtlar 345

